توفير اللحوم

عن طريق الاستيراد من الخارج

للمهندس الزراعي محمد علي قاسم
الاخصائي والخبير في تربية الحيوان

تعتبر اللحوم في طعام الإنسان من المواد الغذائية الضرورية لنمو الجسم وتقويته وزيادة حيويته وحفظ صحته.

واللحوم في مصر مشكلة تتمثل، لا في ارتفاع أسعار اللحوم فحسب بالنسبة للمقدرة الشرائية للغالبية العظمى من أفراد الشعب، وانما تتمثل أولا وقبل كل شيء في نقص عدد الحيوانات ونقص متوسط نصيب الفرد من اللحم بمصر عن مثيله في كثير من الدول الأخرى، فبينما يبلغ متوسط نصيب الفرد من اللحم في العام في مصر نحو ٦٫٥ كيلو جرامات، نرى مثيله في هولندا يبلغ ٢٨ كيلو جراما، وفي سويسرا ٤٠ كيلو جراما، وفي فرنسا وانجلترا ٤٥ كيلو جراما، وفي الدانمارك ٥٦ كيلو جراما، وفي كندا ٦٥ كيلو جراما، وفي استراليا ١١١ كيلو جراما وفي الأرجنتين ١٤٢ كيلو جراما. ومن ذلك يتبين مقدار النقص الكبير في انتاج واستهلاك اللحوم في مصر.

لذلك كان من أوجب الواجبات العمل السريع على حل أزمة اللحوم بمصر بعد أن طال الجدل حولها وحول أسباب نقصها وارتفاع أسعارها.

وفي حالة كالحالة التي تقوم عليها هذه المشكلة في مصر نرى أن علاجها يحتاج إلى جهود كبيرة مع انتهاج سياسة تقوم على أساسين: أولها وضع سياسة ثابتة ترمي إلى زيادة عدد الحيوانات بالبلاد وتحسين صفاتها الوراثية لزيادة انتاج الحيوانات المصرية من اللحم، حتى يصبح انتاج مصر كافيا لسدّ حاجتها من اللحوم بأسعار مناسبة تكون في متناول عامة الشعب لتعم الفائدة منها. وهذا هو الأساس لعلاج دائم مستقر لهذه المشكلة.

ويحتاج تنفيذ هذه السياسة والانتفاع بنتائجها إلى وقت قد يطول، لذلك يقوم الشق الثاني من السياسة المقترحة لعلاج هذه المشكلة هادفا إلى توفير أكبر قدر ممكن من اللحوم بالأسواق المحلية في أسرع وقت ممكن فيزداد العرض وتنخفض بالتالي الأسعار نسبيا.

ومن الوسائل المؤدية إلى زيادة اللحوم فى وقت قريب استيراد حيوانات الذبح من الخارج .

وقبل أن ندخل فى تفاصيل عملية استيراد الحيوانات وعوامل النجاح فيها ، نود أن نلفت النظر إلى أن الاستيراد لا يمكن أن يكون سياسة مؤدية لعلاج دائم لأزمة اللحوم بمصر ، فان مجموع ما استورد فى عام ١٩٤٧ من الأبقار هو ١٧٦٧٨ رأساً فى حين بلغ مجموع المذبوحات من الأبقار والجاموس فى السنة فى المجازر (السلخانات) العمومية فقط ١١٨٩٢٦ رأساً بخلاف ما يذبح منها خارج المجازر العمومية وما يذبح بالبلاد التى لا توجد بها مجازر عمومية ، وبلغ مجموع ما استورد فى العام نفسه من الأغنام والماعز ١٦٩٩٢٨ رأساً فى حين بلغ مجموع ما ذبح من هذين النوعين بالمجازر العمومية فقط فى تلك السنة ٥٨١٧٢٧ رأساً ، بخلاف ما ذبح خارج المجازر العمومية . فإذا راعينا مقدار النقص الكبير فى نصيب الفرد من اللحوم بمصر لتبينا أن الاستيراد لا يسد إلا جزءاً يسيرا مما تحتاج إليه البلاد من اللحم .

وتجرى عملية استيراد الحيوانات فى الوقت الحاضر كما كانت فى الماضى ، إذ تقوم على أساس غير سليم ، وبدون رقابة كافية أو سياسة موضوعة للاستفادة من عملية الاستيراد إلى أقصى حد مستطاع .

فمن الملاحظ أن معظم الحيوانات التى ترد إلى مصر من الخارج للذبح كبيرة السن وغالبا ما ترد هزيلة هزالا ظاهراً ، ثم تلقى هذه الحيوانات بعد ورودها فى المحاجر البيطرية (الكورنتينات) معاملة شاذة أقرب ما تكون إلى القسوة منها إلى العناية ، فلا تعطى من مواد العلف الا التبن وقليل من كسب بذرة القطن أو الردة الخشنة (النخالة) بكميات لا تسد حاجة هذه الحيوانات الى المواد الغذائية المختلفة فضلا عن أنها لا تؤدى إلى تسمينها أو زيادة وزنها .

وفضلا عن ذلك فإن هذه الحيوانات التى ترد وهى مجهدة وضعيفة بسبب متاعب السفر الطويل بالبحر أو بالبر تحشر عند وصولها حشراً فى الكورنتينات الضيقة التى لا تتسع إلا لعدد قليل جداً من الحيوانات بالنسبة لما تحتاج مصر لاستيراده من الخارج . وضيق المأوى بالكورنتينات عامل هام آخر من عوامل ضياع الجهود التى تبذل عند الرغبة فى إجراء عملية التسمين على الحيوانات المستوردة ، فتزاحم الحيوانات يؤدى إلى عدم اعطائها أى قسط من الراحة ، فضلا عن اضرارها ببعضها البعض واستيلاء الحيوانات القوية على قوت الضعيف منها وغير ذلك من الأضرار .

يضاف إلى هذا أن ضيق الحظائر وقلتها بالكورنتينات ينجم عنه صعوبة

تنظيف هذه الحظائر من البول والروث المتراكم فيها ، وهذا يؤدى إلى الإضرار بالحيوانات وإضعافها ، بل إصابتها بكثير من الأمراض الخطيرة كالنزلات الشعبية والرئوية وغيرها .

وتستوى فى هذه الحالة السيئة من حيث ضيق الحظائر وقلتها وصعوبة رعاية الحيوانات فيها جميع الكورنتينات المصرية الهامة سواء أكانت بالإسكندرية أم بالقاهرة أم ببور سعيد أم بالسويس .

ولكى تؤتى عملية استيراد الحيوانات ثمارها المرجوة نقترح وضع سياسة دقيقة تقوم على الأسس الآتية :

(أولا) مواصفات للحيوانات المستوردة : تشترط الحكومة مواصفات خاصة لكل نوع من أنواع الحيوانات المستوردة من البلاد المختلفة ، يراعى فيها خلو الحيوانات من المرض والهزال ، كما يراعى تفضيل استيراد الحيوانات الأصغر سنا ، لأنها أرخص ثمنا فى مواطنها ، وأكثر استجابة لعمليات التسمين التى يتحتم اجراؤها على الحيوانات بعد ورودها إلى مصر وقبل ذبحها . كما أن الحيوانات الصغيرة أقل كلفة فى التغذية عند التسمين ، نظراً لحاجتها إلى كمية أقل من الأعلاف ، هذا فضلا عن أن اللحم الناتج منها يكون أكثر جودة ويلاقى إقبالا أكثر عند المستهلكين .

(ثانياً) إيواء الحيوانات وتقسيمها إلى مجموعات متماثلة : تراعى العناية بالحيوانات عند ورودها ، وتقسيمها إلى مجموعات متناسبة (متقاربة) من حيث السن والحجم ثم حجز كل مجموعة فى حظائر مستقلة عن الأخرى ، فضلا عن عزل الحيوانات الضعيفة والمصابة من نتيجة السفر فى حظائر أخرى مستقلة عن غيرها لحين شفائها أو ذبحها . ومن المفضل فى هذه الحالة الإسراع بالتخلص من الحيوانات غير السليمة بالذبح .

كما يراعى جيدا ألا يوضع فى أى حظيرة عدد من الحيوانات أكثر مما تتسع له ، حتى يمكن القيام بخدمة هذه الحيوانات وتغذيتها وتنظيف الحظائر أولا بأول وبسهولة تامة .

ومن العوامل المؤدية إلى نجاح عملية تسمين الحيوانات المستوردة للذبح مراعاة العناية التامة بنظافة حظائرها أولا بأول وجفاف أرضية هذه الحظائر .

(ثالثا) عملية الوزن : توزن الحيوانات فى كل حظيرة لمعرفة وزنها عند بداية عملية التسمين لمقارنتها بوزنها فى نهاية العملية حتى يمكن تقدير ما أصابته من زيادة فى الوزن ومقارنة قيمته المادية بما تكلفته من نفقات التغذية والرعاية .

ولعملية الوزن أهمية أخرى هى معرفة متوسط وزن الحيوان فى كل مجموعة أو فى حظيرة ،لتقدير كميات العلائق التى تقدم لكل مجموعة بالقدر الواجب حسب وزنها واحتياجاتها ، لكى تؤتى عملية التسمين الفائدة المرجوة منها بأقل التكاليف .

ويجب أن يراعى فى عملية الوزن تماثل الظروف التى تتم فيها جميع عمليات الوزن تماثلا تاما ، فإذا وزنت الحيوانات فى أول مرة بعد سقيها وتناولها عليقتها الصباحية مباشرة مثلا ، فإنه يتحتم مراعاة سقيها وإعطائها عليقتها الصباحية ثم وزنها بعد ذلك فى جميع المرات التالية التى توزن فيها .

ومن المفضل بقدر الإمكان أن يكون وزن الحيوانات وبطونها خاوية ، فتجرى عملية الوزن فى الصباح قبل الشرب وقبل تناول العليقة مباشرة ، فتكون فروق الوزن فى هذه الحالة ممثلة لمقدار الزيادة فى وزن الحيوانات تمثيلا أقرب إلى الحقيقة . على أن يراعى فى هذه الحالة الا يتأخر موعد السقى وتقديم العليقة للحيوانات عن موعدهما فى مساء اليوم السابق ، مع تنظيف المداود (الطوايل) من بقايا العليقة بعد تناول الحيوانات عليقتها المسائية مباشرة .

(رابعاً) التغذية والشرب : يجرى بعد ذلك تنظيم تغذية الحيوانات على الأسس الفنية ، من حيث نوع مواد العلف المناسبة لتسمين هذه الحيوانات ، وكميات العليقة اللازمة لكل حيوان حسب نوعه وسنه ووزنه وغير ذلك من الاعتبارات، ويراعى تقديم العلائق للحيوانات فى أوقات منتظمة .

ومن عوامل النجاح فى عملية التسمين مراعاة الاقتصاد فى مصاريف التغذية عن طريق استخدام مواد علف رخيصة الثمن جهد الإمكان ، ولا يفوتنا أن ننصح باستخدام قش الأرز كمادة عالئة بدلا من التبن ، وبذلك تنخفض تكاليف التغذية إلى حد كبير .

ولعملية الشرب فى هذه الحالة أهمية كبيرة ، فمن الضرورى إعطاء حيوانات التسمين كفايتها من الماء بشرط أن يكون ذلك قبل تقديم العليقة مباشرة ، أو بعد

مرور ساعتين على الأقل من وقت تناول الحيوانات لعليقتها ، ويستحسن أن تنظم عملية الشرب على أربع مرات فى اليوم الواحد ، ويجب الا تقل عن ثلاث بأى حال من الأحوال .

كذلك يراعى يوميا تنظيف المداود من بقايا العليقة ، وتنظيف أحواض الشرب قبل سقى الحيوانات .

(خامساً) الرقابة الفنية : لكى نضمن نجاح عملية تسمين الحيوانات المستوردة للذبح يتحتم وضع هذه الحيوانات تحت رقابة فنية دقيقة ، مستمرة .

وينبغى أن يعزل أولا بأول كل حيوان تظهر عليه علامات الهزال أو الضعف الشديد ، أو يمتنع عن تناول العليقة ، أو غير ذلك من الظواهر المرضية ، مما لا تؤمل معه الاستجابة لعملية التسمين ، كما يستحسن الاسراع بالتخلص من مثل هذه الحيوانات بالذبح ، حتى لا تنفق أو تضعف فيقل الربح الناتج من العملية .

فاذا روعيت جميع هذه العوامل وغيرها مما يضيق المجال عن تفصيله ولا يغيب عن فطنة القائمين بالأمور فإن هذه التجارب ستوصلنا إلى نتائج مرضية من حيث زيادة كمية اللحوم الناتجة من ذبح الحيوانات المستوردة نتيجة زيادة وزنها بالتسمين ونتيجة زيادة نسبة تصافها عند الذبح بعد التسمين ، كما توصلنا فضلا عن ذلك إلى نوع من اللحوم له صفات أفضل عند الطهى والأكل .

كلمة ختامية :

لا أود أن أختتم هذه العجالة عن تسمين الحيوانات المستوردة للذبح ، قبل أن أعود مرة أخرى فأؤكد أن الاستيراد لا يمكن أن يحل مشكلة نقص اللحوم فى مصر حلا مستديما ، فهو وسيلة لا يمكن الاعتماد عليها فى جميع الظروف خصوصا فى زمن الحرب و الاضطرابات الدولية ، وفضلا عن ذلك فإنه لا يسد إلا جزءا يسيراً جدا من حاجة البلاد إلى اللحوم ، فانه بالرغم من أن مصر تدفع فى استيراد اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى مبالغ طائلة سنويا فقد بلغ ما دفعته مصر فى هذا السبيل فى عام ١٩٤٧ أكثر من مليونين ونصف مليون من الجنيهات . ولا زالت مصر فى حاجة إلى المزيد .

لهذا فإن العناية بالانتاج المحلى لسد حاجة البلاد من هذه المنتجات توفر مبالغ طائلة كانت تصرف فى الخارج وتزيد الدخل القومى ، وتقى البلاد شر الطوارىء ، فضلا عن أن استيراد هذه المواد من الخارج أمر يتنافى مع وضع مصر كبلد زراعى ، كما يتنافى مع الأوضاع الاقتصادية السليمة .